



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

مجلس الأمة

الجريدة الرسمية للمدافلات

الفترة التشريعية الثانية - السنة الثالثة - الدورة الربيعية 2006م - العدد: 01

الجلسة العلنية العامة

المنعقدة يوم السبت 04 صفر 1427هـ
الموافق 04 مارس 2006م

فهرس

محضر الجلسة العلنية الأولى ص 03

■ إفتتاح الدورة الربيعية العادية لسنة 2006م؛

■ تسجيل حالة إثبات عضوية ستة (06) أعضاء جدد.

محضر الجلسة العلنية الأولى
المنعقدة يوم السبت 04 صفر 1427 هـ
الموافق 04 مارس 2006م

لي أن أخص بالتحية من بين أعضاء الحكومة السيد نور الدين يزيد زرهوني (تصفيق) لعودته بالسلامة وممارسة أشغاله عاديا فعمر مديد وصحة جيدة، السادة أعضاء مكتب المجلس الشعبي الوطني، السيد رئيس المحكمة العليا، السيدات والسادة الضيوف، زميلاتي، زملائي، السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

ونحن نلتقي في موعد افتتاح دورة الربيع هذه، أود باسمكم جميعا أن أرحب بكافة كبار مسؤولي الدولة والضيوف الكرام الذين شرفونا بالمناسبة؛ كما يطيب لي أن أخص بالتحية والترحيب والتهنئة السادة أعضاء مجلس الأمة الستة الجدد الذين تعزز بهم مجلس الأمة على إثر الانتخابات الأخيرة التي جرت في بعض ولايات الوطن، فأهلا وسهلا بهم تحت قبة البرلمان بمجلس الأمة، وهنيئاً بالنتيجة التي حققتها العائلات السياسية التي حظي مرشحوها بالفوز في هذه المناسبة.

تنصيب الزملاء سوف يكون لاحقا بعد إتمام مراسيم افتتاح هذه الجلسة وانتهائي من إلقاء كلمة هذه المناسبة، إذن سوف نوقف الجلسة لبعض الوقت ثم نستأنفها لتتم عملية التنصيب.

أيتها السيدات، أيها السادة، نلتقي اليوم للإعلان الرسمي عن افتتاح دورة الربيع العادية وفيها سوف نسعى -كالعادة- إلى تسليط الضوء على أهم محاور نشاطنا خلال الأشهر القادمة في المجالات التشريعية والبرلمانية. لكن من البداية بودي أن أقول بأن دورة الربيع لهذه السنة ستكون كسابقتها هامة سواء من حيث عدد النصوص التي ستعرض فيها أو من حيث أهمية مضمونها أو من حيث تنوع مجالاتها.

غير أن ما سيميز هذه الدورة عن سابقتها هي أنها ستكون الدورة التي فيها ستخطو المصالحة

الرئاسة: السيد عبد القادر بن صالح، رئيس مجلس الأمة.

المدعوون:

- السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني؛
- السيد رئيس الحكومة؛
- السيدات والسادة أعضاء الحكومة؛
- السادة أعضاء مكتب المجلس الشعبي الوطني؛
- السيد رئيس المحكمة العليا؛
- السيدة رئيسة مجلس الدولة.

إفتتحت الجلسة على الساعة الثامنة والدقيقة العاشرة ليلا

السيد الرئيس: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، الجلسة مفتوحة.

مراسيم الافتتاح:

- تلاوة سورة الفاتحة؛
- عزف النشيد الوطني.

السيد الرئيس: طبقا لأحكام المادة 118 من الدستور والمادتين 04 و 05 من القانون العضوي الناظم للعلاقات بين غرفتي البرلمان وبينهما وبين الحكومة، أعلن رسميا عن افتتاح دورة الربيع العادية لسنة 2006، في مجلس الأمة.

كما جرت العادة، أيتها السيدات، أيها السادة، ألا نترك المناسبة تمرّ دون أن نلقي بعض الكلمات، وفيها نقول بعد بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين؛

السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني، السيد رئيس الحكومة، السيدات والسادة أعضاء الحكومة، واسمحوا

السارية المفعول والمساهمة القبلية - أقول القبلية - الرامية إلى اقتراح وتحسين وتطوير مضامينها، أو اقتراح ما يناسب من أحكام جديدة في مشاريع نصوص تستوجب المصلحة العامة اقتراحها. وعبر هذا النشاط يسعى مجلس الأمة إلى توفير الأجواء التي تمكن أعضائه من الاحتكاك بمكونات المجتمع وبالكفاءات الوطنية والأجنبية، ويوفر إطار وفضاء الاستفادة المتبادلة ما بينهما.

أيتها السيدات، أيها السادة، لقد قلت إن هذه الدورة ستكون متميزة لأن محاور جدول أعمالها سوف تتضمن مشاريع نصوص قانونية ستطال قطاعات عديدة كالعدالة، الاقتصاد، العقار، النقل.

بالإضافة إلى مشاريع نصوص أخرى خاصة بحماية الطفل وممارسة الشعائر الدينية، وقطاع التشغيل.

تنظيم النشاط الاجتماعي سيكون من بين القطاعات التي سوف تثري - ولا شك - نقاشات الدورة وبصفة عامة فإن هناك ما يزيد عن 25 مشروع قانون سيقترح في هذه الدورة، قلت (مايزيد) لأن الرقم المقترح النهائي لم يصلنا بعد، ويبقى الباب مفتوحاً أمام الهيئة التنفيذية لتسجيل مشاريع نصوص أخرى.

وإذا لم يكن بمقدوري، سيداتي سادتي، تقديم هذه النصوص والتعليق عليها بكاملها فلأن المجال لا يتسع للتعرض لها كلها خاصة أن الحكومة ذاتها لم تمكننا حتى الآن من مضمونها، أو هي لم تنته من إتمام دراستها، وهذا شيء طبيعي.

سيداتي، سادتي، أعلم أنكم تتفقون معي أن هذه النصوص سوف تثري منظومتنا القانونية وتمكنها من مسايرة المتغيرات التي يعرفها المجتمع عندنا كما ستساهم في مواكبة التحولات المتسارعة التي تعرفها الساحة العالمية، مشاريع قوانين سوف تعطي الديناميكية التي تعرفها الساحة الوطنية في مجالاتها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، أقول تعطيها دفعة نوعية يترقبها الجميع.

الوطنية خطوتها العملية الأولى وخلالها سيبدأ تجسيد مضمون ميثاقها المزكى شعبياً.

لكن قبل الاسترسال في استعراض عناوين بعض المشاريع القانونية المنتظر دراستها في هذه الدورة، بودي أن أقول بأن نشاط مجلس الأمة لم يتوقف حتى بعد اختتام دورة الخريف السابقة حيث كانت فترة ما بين الدورتين ثرية بنشاطاتها.

فبالإضافة إلى التحضيرات المادية الخاصة بتنظيم الدورة الحالية وأداء المجلس عموماً، فقد قام أعضاء المجلس بنشاطات عديدة على الصعيد الداخلي والخارجي حيث شاركوا في تظاهرات وطنية وأخرى أجنبية عديدة.

وفي كل ذلك تبقى الأيام الدراسية البرلمانية الثالثة حول الدفاع الوطني التي اختارت لنفسها هذه المرة عنواناً خاصاً بالدفاع المدني، نقول تبقى هي الحدث الأكثر بروزاً ضمن نشاطات مجلس الأمة في الفترة السابقة.

ندوة تولت لجنة الدفاع الوطني بكثير من الجدية تحضيرها وتوفير شروط نجاحها وأشركت في فعاليتها برلمانيين وجامعيين ومختصين.

وطيلة أيام ثلاثة قدم المشاركون الوطنيون والأجانب بحوثاً قيمة وأفكاراً وتصورات في غاية الأهمية من شأنها المساهمة في تدقيق مفهوم الدفاع المدني وتطوير أدائه واقتراح كفاءات تقوية وترسيخ وتعميم ثقافته بين مسؤولي هيكل الدولة وبين المواطنين فيما بينهما وبين مؤسسات الدولة.

مجلس الأمة، الذي دأب على تنظيم مثل هذه اللقاءات، إنما يقوم بها من منطلق كون هذه التظاهرات الفكرية تدخل في باب ترقية الثقافة البرلمانية وسياسة الانفتاح على المجتمع والتكفل بقضاياها الأساسية وهو يستمد مبرراتها من الرغبة في فتح وتشجيع الحوار الوطني حول القضايا الوطنية الحساسة.

مجلس الأمة في انتهاجه لهذا الشكل من أشكال العمل البرلماني يسعى باستمرار إلى وضع منبر الهيئة بين أيدي البرلمانيين ورجال الفكر والاختصاص لإبداء الآراء وتقديم الأفكار في مضمون القوانين

الميزانياتي وكذا من الأشكال غير المنتجة لتوظيف الادخار.

من جهة أخرى، سيأتي مشروع القانون الذي يلغي الأمر رقم 03-02 المتعلق بالمناطق الحرة كإحدى تداعيات العولمة التي أفضت إلى تعميم المزايا المرتبطة بتلك المناطق على كافة الدول؛ حيث لم يعد هناك من مبرر للإبقاء عليه.

ولعل ما يميز الدورة هذه المرة هو كونها ستحدد الموقف من الأحكام التطبيقية الخاصة بميثاق السلم والمصالحة التي انتظرها الشعب بكثير من الأمل والترقب لما سيترتب عنها من نتائج ستعيد الأمن والاستقرار وتؤمن أجواء الإخاء والتسامح ما بين أفراد الشعب الجزائري بما سوف تأتي به أحكامها من قواعد ومبادئ لإقامة مجتمع متصالح مع نفسه، متضامن مع بعضه ومجند لخدمة وطنه.

ولعل ما يؤكد على أهمية هذه القوانين وأهمية النتائج التي سوف تترتب عنها، بل نقول هي بدأت فعلا تترتب عنها بمجرد نشرها في الجريدة الرسمية ودخول أحكامها حيز التنفيذ، ومن حسن الطالع أن صدور قانون المصالحة الوطنية والمراسيم الرئاسية المنبثقة عنه جاءت متزامنة مع المشاريع التنموية المتوالية التي أتت بها الحكومة والتي من شأنها توفير شروط نجاح سياسة المصالحة الوطنية هذه.

فبعد برنامج الإنعاش الاقتصادي وبرنامج تنمية الجنوب ها هو برنامج تنمية الهضاب يرى النور ويفتح الأمل واسعاً أمام سكان هذه المناطق المحتاجة، وهي مشاريع مكملة لتلك المشاريع الضخمة الطموحة العديدة التي تم الإعلان عنها من قبل وخصصت لها تلك الأرقام الضخمة التي أعلنت - هي الأخرى - من قبل.

إن هذه الإجراءات وغيرها، سوف تعطي من دون شك الحركية الاقتصادية طفرتها النوعية، فنقل من غبن المواطن وتحسن من أوضاعه الاجتماعية وتفتح الطريق واسعاً أمام البلاد لكي تستدرك ما فات.

وهكذا، فلئن تزايدت - كما تلاحظون - وتيرة الجهد التشريعي وتكاثرت النصوص المبرمجة في الفترة، فإننا نعتقد أن وتيرة الجهد الرامي إلى

ومن المؤكد أن محصلة جهد أعضاء مجلس الأمة في هذه الدورة سوف تكون في النهاية استكمالاً وتعزيزاً لرصيد ترسانة النصوص الخاصة بسياسة الإصلاح التي انتهجها فخامة رئيس الجمهورية اعتباراً من سنة 1999.

وهكذا، فإذا كان قطاع العدالة قد تعزز في الدورة السابقة بالنصين المتعلقين بالمساعدين القضائيين (الموثق والمحضر القضائي) وبالنص المتعلق بمحاربة الفساد، فإن هذه المنظومة - نفسها - ستعزز في هذه الدورة بمشاريع نصوص قانونية أخرى لا تقل أهمية وتخص مجالات الإجراءات الجزائية والإجراءات المدنية والإدارية وقانون العقوبات. إلخ.

وإذا كان لي من ملاحظة أسجلها في هذه النقطة، فهو أن هذا الاهتمام بقطاع العدالة إنما يأتي بالواقع تطبيقاً واستكمالاً لبرنامج إصلاح العدالة وتنظيم الدولة الذي ما فتئ فخامة السيد رئيس الجمهورية يوليه العناية المستحقة منذ وصوله سدة الحكم.

في قطاع العقار الذي يعرف أوضاعاً خطيرة بلغت في بعض الأحيان حداً كاد يمس بتماسك وانسجام العلاقات العائلية وأوضاعاً سهلت للأسف أساليب التحايل والاستيلاء على الأملاك العقارية العمومية.

وأعتقد أن مشروع النص القانوني المتضمن إحداث إجراءات لمعينة حق الملكية العقارية وتسليم سندات الملكية عن طريق تحقيق عقاري، سيضع حداً لفوضى تملك العقارات، خاصة غير الممسوحة، وفي نفس الوقت سيلغي كل الحالات التي أمكن من خلالها الاستيلاء على الأملاك العمومية أو إقصاء ورثة حقيقيين.

ودائماً ضمن مقاربة تكييف وتحديث النصوص هذه، التي مست العديد من القطاعات، سيحظى القطاع المالي بدوره بمشروع النص المتعلق بشركات الرأسمال الاستثماري الذي يهدف إلى الاستجابة إلى الحاجة الماسة لطرح أساليب بديلة ومتنوعة لتمويل النشاط الاقتصادي والنمو للخروج من الطابع الغالب للاستدانة أو الإعتماد

وبالنظر لتنامي دورهم أصبح فقهاء العلاقات الدولية ورجال السياسة يسلمون بحقيقة وجود ما أصبح يعرف بالدبلوماسية البرلمانية.

منطلقة من هذه الحقيقة شجعت بلادنا - مثل بقية البلدان - البرلمان بالتحرك خارجياً ودعمت مسعاه، وهو حقق فعلاً - أي البرلمان - نتائج إيجابية عديدة في إطار التعريف والدفاع عن مواقف الجزائر العادلة والمساهمة بفعالية في فك الحصار الذي كان لسنوات عديدة مفروضاً عليها.

لكن هذه الحقيقة يجب ألا تنسينا حقيقة أخرى وهي أن البرلمان وفق الصلاحيات المخولة لكل واحد بمقدوره أن يحسن الأداء ويقوي النتيجة إذا ما هو اعتمد في عمله منهجية عمل مطورة تكاملية هادفة، إننا نعتقد أن البرلمانين بما يمتلكونه من هامش مناورة وبما لديهم من خبرة وعلاقات قد أثبتوا ويثبتون يومياً قدرة كبيرة في التأثير على القرار.

هذا الدور هو الذي أعطى بالواقع أيضاً الديبلوماسية الشعبية المكانة التي أصبحت تتمتع بها، وقوى من قدرتها في التأثير على القرار الدولي. الأمم المتحدة في السنوات الأخيرة أكدت هذه الحقيقة حين راحت تشرك البرلمانات والبرلمانين والمجتمع المدني في الرأي وتعود لهم بالمشورة في قضايا دولية هامة.

إننا منطلقين من هذا الفهم للدور والمهمة الملقاة على عاتق البرلمانات والبرلمانين نعتقد أن هيئتنا مطالبة بالتحرك والمجلس الشعبي الوطني بفعالية أكبر، وذلك من خلال ترتيب الأولويات في العمل وتوزيع الأدوار واعتماد أسلوب العمل التكاملي المنسجم في منطلقاته وأهدافه.

لأن الغاية في النهاية من القيام بالنشاط الخارجي هو خدمة مصلحة الجزائر أولاً، التي يجب أن تلتقي حولها كافة الجهود وكافة المساعي.

تلك هي بعض الأفكار من بين غيرها، أفكار تستحق التمعن والإثراء لأن بها نستطيع أن نصح النظرة للدور والمهمة ونطور الأداء البرلماني الخارجي لبرلماننا.

التكليف والتعديل يجب أن تزداد وتتوسع حتى يكون بإمكان البلاد أن تكون في الموعد في إطار تنفيذ برنامج فخامة رئيس الجمهورية.

من جهتنا في مجلس الأمة فإننا نرحب بكل جهد يصب في هذا الاتجاه.

أيتها السيدات، أيها السادة،

إذا كان لي من خلاصة أقدمها ووصف أعطيه عن هذه الدورة وعن مضمون جدول أعمالها وطريقة العمل الخاص بها، فإنني أقول إنها ستكون دورة الوفاء بالعهود الممنوحة ودورة استكمال النصوص المبرمجة.

أيتها السيدات، أيها السادة،

خارج مجال التشريع قام مجلس الأمة بالتكامل مع المجلس الشعبي الوطني بنشاطات هامة في مجال النشاط الخارجي، شارك ويشترك بموجبها في العديد من التظاهرات البرلمانية الإقليمية والدولية.

وفي هذا الباب فقد استقبل مجلس الأمة العديد من الوفود الأجنبية، ناهيك عن كون الأسابيع والأشهر القادمة - بما تتضمنه من مواعيد واستحقاقات - ستكون ثرية بالنشاطات وهو الأمر الذي يشرح البرلمان للتحرك بفعالية أكبر أثناء الدورة.

غير أنني، زميلاتي زملائي، أود هذه المرة ألا أتعرض أمامكم للموضوع من جانبه الكمي أو الرقمي، بل أقدم بعض الأفكار حول المفاهيم وأسجل بعض الملاحظات حول الأداءات وأتناول بالطرح بعض الاقتراحات الخاصة بحقل النشاط البرلماني الخارجي.

ملاحظات وأفكار تستمد مرجعيتها من فهم واقع التجربة المعاشة عندنا وعند الآخرين، والغاية المبتغاة هي بالطبع ترقية الأداء وتحسين النتيجة.

فيما يخص العمل البرلماني الخارجي، يجمع المختصون في العلاقات الدولية على التغير الكبير الذي عرفته الساحة الدولية في العشريتين الأخيرتين، وهم يتفقون على بروز فاعلين سياسيين جدد في الساحة الدولية وفيهم يدرجون البرلمانات والبرلمانين.

سيداتي، سادتي،

لا يمكن أن أنهي كلمتي هذه دون أن أعرج على ما عرفه ويعرفه العالم هذه الأيام من تطورات خطيرة جاءت نتيجة تصرف مشين وغير مسؤول مس مشاعر المسلمين كافة.

إننا في هذا الباب نقول مهما كانت المبررات، فليست حرية التعبير ذريعة للتداول على نبينا الكريم محمد صلى الله عليه وسلم.

إن التخفي وراء مبدأ حرية التعبير، لا يبرر مطلقاً الاعتداء على الغير ولا يعفي صاحبه من المسؤولية. أما الإسلام الذي هو عمقنا الحضاري، فهو أسمى من طيش منبوذ وتهور حاقد يتستر بالمبادئ النبيلة للحقوق والحريات، والإسلام هو أبعد ما يكون عن الإرهاب والتعصب والتطرف الذي يريد البعض في الغرب خاصة إلصاقه به من خلال القفز على الحقائق.

وفي واقع الأمر فإن أغلبية العرب والمسلمين هم الذين تكبدوا ويتكبدون الأضرار والخسائر الناجمة عن الأعمال المشينة للإرهاب وهذا التطرف الذي يتم التحجج به للإساءة إلى الإسلام والمسلمين.

إننا منطلقين من هذا الفهم للموضوع نود تحذير كل الذين يتمادون في الاستخفاف بمشاعر المسلمين والمساس بمقدساتهم لأن في ذلك انحرافاً ومخاطرة من شأن استمرارها إيصال العالم قاطبة إلى المجهول.

إننا لذلك نود أن نؤكد على موقفنا المندد بتلك الرسوم الكاريكاتيرية المسيئة لرسولنا الكريم محمد صلوات الله وسلامه عليه.

وندعو برلمانات وبرلمانيي العالم إلى التحرك الفاعل لشجب مثل هذه السلوكات واستصدار قوانين وطنية صارمة تعاقب كل من يتداول على الديانات السماوية، كافة الديانات، وإننا في هذا نبارك جهود بعض الشخصيات وبعض المنظمات على مساعيهم الحميدة الرامية إلى تطويق الأزمة وتقزيم تحركات أولئك الذين يدفعون الأمور للمواجهة والمجهول.

أيتها السيدات، أيها السادة،

خلال الأسابيع والأشهر القادمة نحن مطالبون بتقديم عمل هام ومكثف، نحن مطالبون بتأديته التأدية الحسنة فمطلوب من كل واحد منا الحرص على أن يكون في الموعد ويؤدي ما هو مطلوب منه تأديته أحسن أداء، غير أننا نعتقد كذلك أن النتيجة المتوخاة تعتمد على واجب تأدية العمل في آجاله المعقولة.

لهذا فإننا ندعو كافة الأطراف المشاركة في عملية إنجاز القوانين لأن تعتمد البرمجة التي تراعي وتحترم الآجال والمواعيد المسطرة المتفق عليها من قبل الأطراف الثلاثة المعنية بالموضوع.

في الأخير، أشكركم على كرم الإصغاء، وأعلن رسمياً عن افتتاح الدورة الربيعية لمجلس الأمة لسنة 2006، والسلام عليكم جميعاً ورحمة الله تعالى وبركاته.

(تصفيق)

إذن نوقف الجلسة لبعض الوقت لنمكّن ضيوفنا الكرام من مغادرة القاعة ثم نستأنفها لسماع التقرير الذي أعدته لجنة الشؤون القانونية والإدارية وحقوق الإنسان حول إثبات عضوية الأعضاء الستة الجدد، الجلسة موقوفة.

إيقاف الجلسة في الساعة الثامنة والدقيقة الأربعين ليلاً واستئنافها في الساعة التاسعة ليلاً

الرئاسة: السيد عبد الرزاق بوحارة، نائب رئيس مجلس الأمة.

السيد رئيس الجلسة: نستأنف أشغالنا، وهذا لإثبات عضوية الأعضاء الستة الجدد في مجلس الأمة. نعلمكم أن مجلس الأمة قد تلقى إعلان المجلس الدستوري رقم 06 - 01 المؤرخ في 26 محرم 1427 الموافق 25 فبراير 2006 المتضمن نتائج الانتخابات الجزئية لاستخلاف أعضاء منتخبين في مجلس الأمة.

سته (06) أعضاء جدد منتخبين في إطار الانتخابات الجزئية التي نظمت، طبقا للمرسوم الرئاسي رقم 06 - 01 المؤرخ في 7 ذي الحجة عام 1426 الموافق 7 يناير سنة 2006 المتضمن استدعاء الهيئة الانتخابية لولايات بجاية، بشار، تيزي وزو، المدية وهران لانتخابات جزئية لاستخلاف أعضاء جدد منتخبين في مجلس الأمة.

وبعد اطلاعها على إعلان المجلس الدستوري رقم 01 / أ.م.د / 06 مؤرخ في 26 محرم عام 1427 الموافق 25 فبراير سنة 2006، المتضمن نتائج الانتخابات الجزئية لاستخلاف أعضاء منتخبين في مجلس الأمة؛ والمتمثلة في فوز السادة الآتية أسماءهم:

1. السيد صالح تздаيت، لشغل المقعد الشاغر بولاية بجاية بسبب عدم إجراء الانتخابات الجزئية يوم 30 ديسمبر 2003.

2. السيد امحمد عبيد، لاستخلاف العضو المرحوم مدني بلمدني عن ولاية بشار الذي شغل مقعده بسبب الوفاة رحمة الله عليه.

3. السيد علي لعنصرى، لاستخلاف العضو المرحوم أحمد آيت أحمد عن ولاية تيزي وزو الذي شغل مقعده أيضا بسبب الوفاة رحمة الله.

4. السيد رشيد أعرابي، لشغل المقعد الشاغر بولاية تيزي وزو بسبب عدم إجراء الانتخابات الجزئية يوم 30 ديسمبر 2003.

5. السيد إدريس بوخاري، لاستخلاف العضو محمد دويحسني عن ولاية المدية الذي شغل مقعده بسبب تعيينه في وظيفة حكومية.

6. السيد صلاح الدين رقيق، لاستخلاف العضو دين بن جبارة عن ولاية وهران الذي شغل مقعده بسبب انتخابه عضوا بالمجلس الدستوري.

وبناء عليه، فإن اللجنة تصرح بإثبات العضوية في مجلس الأمة للسادة:

- صالح تздаيت، عن ولاية بجاية؛

- امحمد عبيد، عن ولاية بشار؛

- علي لعنصرى، عن ولاية تيزي وزو؛

- رشيد أعرابي، عن ولاية تيزي وزو؛

وطبقا لأحكام المادة 104 من الدستور والمادتين 04 و 17 من النظام الداخلي للمجلس فقد أحيل إعلان المجلس الدستوري على لجنة الشؤون القانونية والإدارية وحقوق الإنسان التي درسته وأعدت تقريرا في الموضوع وأحيل الكلمة إلى مقررها ليقراءه على مسامعكم.

السيد مقرر اللجنة المختصة: بسم الله الرحمن الرحيم.

سيدي نائب رئيس مجلس الأمة المحترم، زميلاتي زملائي أعضاء مجلس الأمة المحترمين، السيدات والسادة الحضور، السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

يشرفني أن أعرض عليكم فيما يلي التقرير الذي أعدته لجنة الشؤون القانونية والإدارية وحقوق الإنسان لمجلس الأمة، حول إثبات عضوية ستة أعضاء جدد في مجلس الأمة.

بناء على إحالة السيد عبد القادر بن صالح، رئيس مجلس الأمة، المؤرخة في 28 فيفري 2006، تحت رقم 11 - 06، على لجنة الشؤون القانونية والإدارية وحقوق الإنسان، المتضمنة دراسة إثبات عضوية ستة (06) منتخبين جدد في مجلس الأمة؛ واستنادا للمادة 104 من الدستور؛

وطبقا لأحكام النظام الداخلي لمجلس الأمة، المعدل والمتمم، لاسيما المادتين 04 و 17 منه؛

وبمقتضى الأمر رقم 97 - 07 المؤرخ في 27 شوال عام 1417 الموافق 6 مارس سنة 1997، المتضمن القانون العضوي المتعلق بنظام الانتخابات، المعدل والمتمم، لاسيما المواد 146، 147، 150 و 151 منه؛

وبمقتضى الأمر رقم 97 - 08 المؤرخ في 27 شوال عام 1417 الموافق 6 مارس سنة 1997 الذي يحدد الدوائر الانتخابية وعدد المقاعد المطلوب شغلها في انتخابات البرلمان، المعدل؛

عقدت لجنة الشؤون القانونية والإدارية وحقوق الإنسان اجتماعا، يوم الخميس 02 مارس 2006 برئاسة السيد محمد بوديار، رئيس اللجنة، وبحضور السادة أعضاء اللجنة، قامت خلاله بتفحص ملفات عضوية

- إدريس بوخاري، عن ولاية المدية؛
- صلاح الدين رقيق، عن ولاية وهران.
نلكم - سيداتي، سادتي، أعضاء مجلس الأمة
المحترمين - تقرير اللجنة حول إثبات عضوية
الأعضاء الجدد، نضعه بين أيديكم، والسلام عليكم
ورحمة الله وبركاته، وشكرا.

**السيد رئيس الجلسة: شكرا لمقرر اللجنة
المختصة.**

وعليه، وطبقا لأحكام المادة 04 من النظام
الداخلي للمجلس أعتبر أن مجلس الأمة قد سجل
عضوية أعضائه الجدد السادة: صالح تздаيت،
امحمد عبيد، علي لعنصري، رشيد أعرابي، إدريس
بوخاري وصلاح الدين رقيق.

أهنئ الزملاء الجدد وأرحب بهم في رحاب المجلس
وأتمنى لهم التوفيق في مهامهم، وسيستأنف
المجلس أشغاله لاحقا والجلسة مرفوعة.

**رفعت الجلسة في الساعة التاسعة
والدقيقة السابعة ليلا**

<p>ثمن النسخة الواحدة 12 دج</p>	<p>الإدارة والتحرير مجلس الأمة، 07 شارع زيغود يوسف الجزائر 16000 الهاتف: 73.59.00 (021) الفاكس: 74.60.34 (021) رقم الحساب البريدي الجاري: 3220.16</p>
-------------------------------------	---

طبعت بمجلس الأمة يوم الثلاثاء 05 ربيع الأول 1427هـ
الموافق 04 أفريل 2006م

رقم الإيداع القانوني: 99 - 457 — ISSN 1112 - 2587